استدل به على المدعى كلام من عند الله لا من عند غيره
وهو ثابت بالسنة المتواترة الثابتة بالمعجزات
وتلك السنة هي حكاية النبي عليه الصلاة والسلام
ذلك الكلام عن الله تعالى وتلك الحكاية من الامور التبليغية
المصدقة بالمعجزات كما ياتي ولذا استدل المصنف بهذه
الآية ولو لا قوله نعم لا يلتيمه الى اخره لامكن حمل جوابه
الثالث على هذا فتامل حد قوله بل يكفي فيها الى اخره
لان السنة هي الطريقة المنقولة عن النبي عليه السلام
سوى الكتاب قولا او فعلا او تقريرا والنبي انسان
بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام فاذا ثبت
عند العقل كونها سنة الا بمجموع الاثباتين احدهما
اثبات ان للعالم صانعا عليما بمصالح العباد في
النشأتين وبافعالهم الظاهرة والباطنة وبكيفية
وضع الاحكام عليهم قادرا على وضع تلك الاحكام
بارسال الرسل والانبياء عليهم الصلاة والسلام
وعلى ترتيب الجزاء على اعمالهم وثانيهما اثبات ان
الانسان الذي ادعى بهذه الطريقة مبعوث لتبليغ
احكامه الى الخلق واثبات الاول بالبراهين العقلية واثبات
الثاني بالمعجزات كما فصل في الكتب الكلامية وقد يقال
اظهار المعجزة على يد الانبياء عليهم السلام انما كان
تصديقا لهم في دعوى النبوة لا في جميع الاحكام والاخبار
كخبرهم بان الله تعالى متكلم اقول هذا معقول عن
ان دعوى النبوة مشتملة على دعوى تبليغ جميع
ما اوحي اليه كما هو مقتضى معنى النبوة فالمعجزة الدالة
على صدقهم في دعوى النبوة دالة على صدقهم في
جميع الامور التبليغية ولهذا قال المحقق الشريف في شرح

المواقف

المواقف وتبعه المولى الخيالي المعجزة تدل على صدقهم في
دعوى النبوة وسائر الامور التبليغية وان لم تدل على
صدقهم في الاحكام الغير التبليغية وصدقهم فيها ثابت
بادلة قطعية اخرى فافهم اه ومن البين ان كونه تعالى
متكلما من الامور التبليغية وانما جعلوه من المسائل
الاعتقادية الكلامية الواجبة الاعتقاد ولو سلم
فمراد المحشي ان اثبات الصانع بالبراهين والنبوة بالمعجزات
كاف في اثبات مطلق السنة وان لم تكن من الامور
التبليغية لثبوت الكل بمدخلية المعجزات سواء كان
ثبوتها باستقلال المعجزات كثبوتها عند الذين شاهدوا
النبي عليه السلام ومعجزاته او بواسطة انضمامها
الى شيء آخر كثبوتها عند الذين لم يشاهدوهما
ضرورة ان مجرد ذلك غير كاف بالنسبة اليهم بل
يحتاج ثبوتها عندهم الى ثبوت النقل عندهم عليه
السلام ولذا لم يثبت سنية الاحاديث الموضوعة
مع ثبوت الصانع والنبوة ومراد الشريف ان المعجزة
لا تدل بالاستقلال على صدقهم في الامور الغير
التبليغية لانها لا تدل عليه مطلقا لا بالاستقلال ولا
بواسطة انضمام امر آخر لان الادلة القطعية الدالة
عليه لا تحصل في حق كل احد وانما تحصل في حق من ظهر
على يده معجزات فثبوت الكل بمدخلية المعجزات فلا
اشكال قوله نعم لا يلتيمه الخ اي لا يلتيم الجواب
الاخير المبني على حمل الشرع في الدليل على السنة قوله
وكلم الله موسى تكليما لانه يدل ظاهرا على انه استدل
بالكتاب اي بالاسناد الحقيقي في الكتاب لا بالسنة ولا
بمطلق الشرع الصالح للكتاب والسنة كما قدره المحشي
لاجل هذا الجواب الاخير فالظاهر ان الدور مدفوع

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)